

اللجان المشتركة أقرت مشروع قانون يتعلق بالموافقة على إبرام إتفاقية قرض مع البنك الدولي
الإثنين 15 كانون الأول 2025



عقدت لجان: المال و الموازنة، الإدارة و العدل، الأشغال العامة و النقل و الطاقة والمياه، الصحة العامة و العمل و الشؤون الاجتماعية، الإقتصاد الوطني و التجارة والصناعة و التخطيط، الزراعة و السياحة، البيئة و الشؤون الخارجية و المغتربين، جلسة مشتركة في تمام الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الإثنين الواقع فيه 15 كانون الأول 2025، برئاسة نائب دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ إلياس بو صعب وحضور المقرر الخاص ميشال معوض، والسادة النواب: إبراهيم كنعان، آلان عون، أيوب حميد، جهاد الصمد، حسن فضل الله، راجي السعد، عدنان طرابلسي، علي حسن خليل، غازي زعيتر، غسان حاصباني، أسامة سعد، بلال عبد الله، حسن عز الدين، حسين الحاج حسن، عماد الحوت، قبلان قبلان، مروان حمادة، محمد خواجه، جميل عبود، فيصل الصايغ، ملحم طوق، ندى البستاني، سامر التوم، أمين شري، عبد الرحمن البزري، علي المقداد، عناية عز الدين، فادي علامة، فريد البستاني، ناصر جابر، رازي الحاج، طوني فرنجية، هاغوب تيرزيان، وضاح الصادق، جيمي جبور، رامي أبو حمدان، ملحم الحجيري، هادي أبو الحسن، غياث يزبك، إيهاب حمادة، نجاة عون، إلياس إسطفان، إلياس الخوري، بيار بو عاصي، حيدر ناصر، علي عمار، ميشال الدويهي، بولا يعقوبيان، ميشال ضاهر، جميل السيد، قاسم هاشم، حليلة القعقور، سيزار أبي خليل، بلال الحشيمي، أحمد رستم، سعيد الأسمر وملحم خلف.

كما حضر الجلسة:

- معالي وزير المالية: ياسين جابر
- معالي وزير الطاقة والمياه: جو صدي.
- معالي وزير الزراعة: نزار هاني.
- معالي وزيرة البيئة: تمارا الزين.
- ممثل وزير الخارجية والمغتربين: السفير جورج بيطار.
- مدير عام مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان بالإنابة: ربيع خليفة.
- مدير التنمية الريفية والثروات الطبيعية في وزارة الزراعة: شادي مهنا.
- نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار: إبراهيم شحرور.

-نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار: يوسف كرم.
-مدير مشروع في مجلس الإنماء والإعمار: إيلي موصلي.
-مستشارة وزير الطاقة والمياه: سوزي الحويك.

وذلك لدرس جدول الأعمال التالي :

1-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 1680 الرامي إلى طلب الموافقة على إبرام إتفاقية قرض وإتفاقية التعديل على إتفاقية القرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنفيذ مشروع الإدارة المالية Fiscal Management Project

2-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 1965 الرامي إلى طلب الموافقة على إبرام إتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لتنفيذ المشروع الثاني لتعزيز إمدادات المياه في بيروت الكبرى Second Greater Beirut Water Supply Project

3- متابعة درس إقتراح القانون المتعلق ب الصيد المائي وتربية الأحياء المائية في لبنان.

4- متابعة درس إقتراح القانون الرامي إلى تنظيم الصليب الأحمر اللبناني .

5-متابعة درس إقتراح القانون الرامي إلى إستعمال وحماية شارة الصليب الأحمر اللبناني.

إثر الجلسة قال نائب دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ إلياس بو صعب:
"تضمن جدول أعمال الجلسة خمسة بنود:

الأول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على إبرام إتفاقية قرض مع البنك الدولي وله علاقة بمشروع الإدارة المالية وتمت الموافقة عليه بعد نقاش وشرح من معالي وزير المال.

أما مشروع القانون الثاني فيتعلق بمد شبكة المياه إلى بيروت الكبرى ودار حوله نقاش في الماضي بعدما حصل إلغاء لسد بسري، والسؤال كان هل هناك حاجة لنكمل هذه الشبكة وتبين الدراسات الموضوعة تأمين المياه من مصادر أخرى دون ان تمس بالمناطق التي تأتي منها المياه، وبالتالي المشروع كان ضرورياً وهناك حاجة له في بيروت والمناطق المحيطة، وان يكون هناك استراتيجية على المدى الطويل لتأمين المياه للمواطنين فتمت الموافقة على المشروع وإتفاقية القرض مع البنك الدولي."

كذلك كان هناك ثلاثة إقتراحات قوانين سبق ودرسناها في اللجان المشتركة ولها علاقة بالصيد المائي وتربية الأحياء المائية في لبنان وإقتراح القانون الرامي إلى تنظيم الصليب الأحمر اللبناني وإقتراح القانون الرامي إلى استعمال وحماية شارة الصليب الأحمر اللبناني، سبق وعملنا كلجان فرعية منبثقة عن اللجان المشتركة لدرس هذه الإقتراحات وأشبعنا درساً واليوم تمت الموافقة على التقارير التي جاءت من اللجان الفرعية والموافقة على هذه القوانين الثلاثة. وهكذا نكون في هذه الجلسة المثمرة اليوم، انجزنا خمسة قوانين بانتظار ما سيكون على الهيئة العامة يوم الخميس."

ورداً على سؤال عما إذا كانت جلسة الخميس مضمونة الإنعقاد، قال الرئيس بو صعب:

"جلسة الخميس هي دعوة حصلت دون دعوة هيئة مجلس النواب، ما يعني انه حق لرئيس مجلس النواب ان يدعو استكمالاً لجدول الأعمال الموجود والذي لم ينته، ويوم الخميس إذا حصلت الجلسة وحصل النصاب حق لرئيس مجلس النواب عندها ان يرى إذا جرى التوافق على اضافة القوانين التي أقرت اليوم، وهذا الأمر يعود إلى رئيس المجلس النيابي، وحالياً الدعوة قائمة على جدول الأعمال الذي لم نستكملة في المرة الماضية."

وعن إقتراحات القوانين الإنتخابية، قال: "لا أعرف ماذا سيحصل في جلسة الخميس، ولكن اعرف أنه عندما يكون هناك دعوة دون ان تجتمع هيئة مكتب المجلس معنى ذلك اننا دخلنا إلى جدول أعمال موجود بين أيدينا وأقر في هيئة مكتب المجلس، يوم الخميس هناك مشاريع وإقتراحات أنجزناها اليوم وهذا الأمر يعود الى رئيس المجلس النيابي بالتشاور مع هيئة مكتب المجلس."

اضاف: "اما في ما يتعلق بالقوانين الإنتخابية، فكلنا نعرف ان الحكومة أرسلت مشروع قانون لإجراء بعض التعديلات على القانون الحالي واصبح لدينا حوالي 14 إقتراح قانون في اللجنة الفرعية، ومشروع الحكومة احيل إلى لجنة الخارجية لأن له علاقة بالمغتربين وإلى لجنة الداخلية، وعند انعقاد جلسة الخارجية سئل وزير الداخلية والخارجية عن التقرير الذي وضع أطراً للإنتخابات حول الدائرة 16 فقال وزير الداخلية في الجلسة ما زلنا ندرس هذا التقرير وخلال يومين او ثلاثة ننهي دراسة، ومن ثم نرفعه إلى مجلس الوزراء ليرسل بعدها إلى مجلس النواب. هذا الأمر أوقف عمل اللجنة بانتظار ما وعد به وزير الداخلية وكأنه سيأتينا ملحق من الحكومة او هذا التقرير او توضيح على التقرير كي تنهي اللجنة درسها وبعدها يأخذ الموضوع طريقه الى اللجان المشتركة او الى الهيئة العامة، وأقول بالنسبة لقانون الإنتخابات علينا ان نجري تفاهماً بالسياسة."